



قدمها الامين العام للمركز محمد صفا

مداخلة مركز الخيام لتأهيل ضحايا التعذيب

حول الاستعراض الدوري الشامل عن لبنان، مركز المؤتمرات العالمية،

جنيف، 8 تشرين الاول 2015

اقدم هذه المداخلة باسم مركز الخيام لتأهيل ضحايا التعذيب وهو منظمة لبنانية غير حكومية تعمل لمناهضة التعذيب وتأهيل ضحاياه والدفاع عن حقوق الانسان على المستوى المحلي والاقليمي وآليات الامم المتحدة لحقوق الانسان.

اود ان الفت انتباهكم الى الترددي الخطير لحالة حقوق الانسان في لبنان، حيث اقدمت الحكومة اللبنانية في 22 آب وحتى 16 ايلول 2015 على قمع تظاهرات سلمية تطالب بحل مشكلة النفايات والقضايا الاجتماعية المتفاقمة في ساحة رياض الصلح امام السراي الحكومي.

فقدت القوى الامنية المتظاهرين بالقنابل المسيلة بالدموع والرصاص المطاطي والحجارة مما ادى الى سقوط عشرات الجرحى واعتقال العشرات. تعرض خلالها المحتجزون الى التعذيب والمعاملة السيئة واحدهم يدعى علي بزق فقد نظره من شدة الضرب والتعذيب.

ان اطلاق النار على المتظاهرين وتعرض المحتجزين للتعذيب وتوقيف قاصرين انما مخالفة للاعلان العالمي لحقوق الانسان ولكافة الاتفاقيات الدولية التي انضم اليها لبنان والتي تكفل الحق في التعبير والحق في التجمع السلمي وتحظر التعذيب.

السادة الكرام

مداخلتي ستركز على التعذيب في لبنان واوضاع مراكز الاحتجاز وقضية المختفين قسرا وقضية الاعدام واستشراء الطائفية وانتهاك الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين.

1-التعذيب والافلات من العقاب

1.1متابعة وتطورات من الاستعراض الدوري الاول

خلال الاستعراض الدوري الاول في العام 2010 عدة دول طرحت توصيات تطالب الحكومة اللبنانية* بوقف التعذيب وقد وافقت حكومة لبنان على هذه التوصيات، واكد ممثلها العمل على استئصال التعذيب وتجريمه وتشديد العقوبات على مرتكبيه وانشاء الالية الوقائية الوطنية. ولكن رغم هذا التعهد واعداد بعض المشاريع، فان التوصيات لم تبصر النور وشهدنا استمرار التعذيب في السجون وتصاعده وهو ما اكدته لجنة مناهضة التعذيب* في تقريرها الملخص في السابع



من تشرين الاول 2014 بعد زيارة تحقيق قامت بها بين العامي 2012 و 2013 حيث خلصت اللجنة الى ان التعذيب " ممارسة متفشية في لبنان، تلجأ اليها القوات المسلحة والاجهزة المكلفة بانفاذ القانون" و اظهرت " بان ممارسة التعذيب هي ممارسة ممنهجة ".
قدمت اللجنة 36 توصية للبنان لتنفيذها، الا ان لبنان رفض التقرير الاممي واعتبره جائراً وغير موضوعي، وقد جاء فيديو التعذيب الذي تسرب من سجن رومية بتاريخ 22 حزيران 2015 تأكيد قاطع على ما ذهبت اليه لجنة مناهضة التعذيب.

1.2 التوصيات

نطالب لبنان:

- 1 - انشاء الالية الوقائية لمنع التعذيب استنادا الى البروتوكول الاختياري الذي وقعه لبنان العام 2008(OPCAT) وعدم دمجها بالخطة الوطنية لحقوق الانسان(تأخير 6 سنوات)
- 2 - تعديل التشريعات الوطنية لمواءمة تعريف التعذيب في القوانين المحلية حسب اتفاقية الامم المتحدة لمناهضة التعذيب.
- 3 - تبني قانون يجرم التعذيب ومعاقبة مرتكبيه كما تنص اتفاقية الامم المتحدة.
- 4 - تقديم التقرير الاولي والدوري الى لجنة مناهضة التعذيب بعد تأخر 15 عاما.
- 5 - تنفيذ المادة 14 من اتفاقية مناهضة التعذيب للتأهيل والتعويض على الضحايا.

2-السجون ومراكز الاحتجاز

2.1 متابعة وتطورات من الاستعراض الدوري الاول

لم تعط الحكومات اللبنانية المتعاقبة الاهتمام الجدي لقضية السجون وبدلاً من ان تكون السجون مراكز للتأهيل تحولت الى مرتع للارهاب والعنف والتعذيب والتمييز. ويبلغ عدد السجناء حتى 2015/1/12 ثمانية آلاف سجين 60% غير محكومين، ويتوزعون كالتالي 977 سوري 18% ، 496 فلسطيني (23%) و 456 من جنسيات مختلفة اي ان نسبة غير اللبنانيين حوالي 40% وهناك 71 محكومين بالاعدام.
ورغم اعلان رئيس الوفد اللبناني في الاستعراض الدوري الاول عن عزم لبنان على نقل ادارة السجون من وزارة الداخلية الى وزارة العدل* وتفعيل مديرية السجون وانشاء سجون جديده وتسريع المحاكمات واستحداث عقوبات بديلة، الا ان كل هذه التعهدات لم تنفذ، فاستمر التعذيب في السجون وتردت الاوضاع الصحية والاجتماعية. وبات الاكتظاظ يهدد بانفجار كبير نتيجة بطء المحاكمات وغياب خطة رسمية لمعالجة جذرية لهذه القضية الانسانية.



ورغم ايضا تقرير لجنة مناهضة التعذيب* عن اوضاع السجون اللبنانية وحثها للسلطات اللبنانية على معالجتها، الا ان الحكومة اللبنانية ادارت الظهر للتقرير ولم تنفذ التوصيات المقترحة*.

2.2 التوصيات:

نطالب لبنان:

- 1 - وضع السجون تحت اشراف وزارة العدل كقضية اولوية.
- 2 - افعال معظم السجون اللبنانية لانها تفتقر للمعايير الدولية ولا تصلح لبني البشر.
- 3 - اعلان حالة طوارئ قضائية لتسريع المحاكمات ووضع حد للتوقيف الاحتياطي.
- 4 - انشاء آلية مستقلة لرفع الشكاوى من جانب السجناء.
- 5 - تنفيذ توصيات لجنة مناهضة التعذيب ال 36 حول السجون كما دعت في تقريرها.
- 6 - نشر تقرير الحكومة اللبنانية حول تقرير لجنة مناهضة التعذيب
- 7 - تعديل القانون لجعل اختصاص المحكمة العسكرية مقتصر على افراد القوات المسلحة
- 8 - احترام ضمانات المحاكمة العادلة والافراج عن المعتقلين بشكل تعسفي.
- 9 - تحديث قانون السجون اللبناني في الصادر في عام 1949 ليتلائم مع المعايير الدنيا للامم المتحدة لمعاملة السجناء.

3- ضحايا الاختفاء القسري:

3.1 متابعة وتطورات من الاستعراض الدوري الاول

في استعراض 2010 تعهدت الحكومة اللبنانية بانشاء هيئة وطنية للتحقيق بمصير المفقودين وانشاء بنك دن.أ* والتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الاشخاص من الاختفاء القسري. ورغم مطالبة مركز الخيام ومنظمات اخرى معنية بقضية المفقودين، فان الحكومة اللبنانية لم تعالج هذا الملف الانساني ولا استجابت لنداءات عائلاتهم.

3.2 التوصيات:

نطالب لبنان:

- 1 - المصادقة على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الاشخاص من الاختفاء القسري
- 2 - اقرار مرسوم الهيئة الوطنية للتحقيق بمصير المفقودين ومشروع قانون المفقودين المحال الى المجلس النيابي.
- 3 - اعتبار عائلات المفقودين ضحايا تعذيب ووضع برامج صحية ونفسية واجتماعية لاعادة تأهيلهم.



- 4 - حماية المقابر الجماعية للمساعدة في اي عملية بحث عن الحقيقة لاحقا.
- 5 - انشاء مؤسسة رسمية للحقيقة والانصاف.

4- عقوبة الاعدام

4.1 متابعة وتطورات من الاستعراض الدوري الاول

رفض لبنان في الاستعراض الدوري الاول توصية الغاء عقوبة الاعدام لاسباب دينية وشعبية غير مقنعة*. يقبع في السجون 71 شخصا ينتظرون تنفيذ عقوبة الاعدام بحقهم والانتظار اصعب من الاعدام على المحكومين وعلى عائلاتهم.

4.2 التوصية:

نطالب لبنان

- 1 - الغاء عقوبة الاعدام والتوقيع على البروتوكول الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR).

5- الحوار مع اصحاب المصلحة

5.1 متابعة وتطورات من الاستعراض الدوري الاول

في الاستعراض الدوري الاول تعهدت الحكومة اللبنانية باجراء حوار مع هيئات المجتمع المدني حول مختلف قضايا حقوق الانسان* ولكن للاسف الحكومة اللبنانية رفضت اجراء حوار مع اصحاب المصلحة من المجتمع المدني

اما في اطار التحضير للاستعراض الدوري الثاني الحالي، فان الحكومة اللبنانية ورغم مطالبتنا بالحوار حول التقرير الوطني الا اننا جوبهنا بالرفض وتم فقط عقد اجتماعين في المجلس النيابي بدعوة من لجنة حقوق الانسان النيابية التي هي ايضا حجب التقرير الرسمي عنها والحكومة، بهذا تخالف معايير الاستعراض الدوري الشامل لأن الحوار مع المجتمع المدني من اهم العناصر الاساسية للاستعراض الدوري الشامل.

5.2 التوصيات:

نطالب لبنان:

- 1 - تنظيم حوار جدي مع هيئات المجتمع المدني قبل تقديم التقرير الوطني وبعده.
- 2 - انشاء جهاز رسمي او آلية عملية لمتابعة التنسيق والتوصيات.



6- ازمة شاملة

الحقوق المدنية والسياسية

6.1 متابعة وتطورات من الاستعراض الدوري الاول

لقد فشلت الحكومة اللبنانية الحالية والحكومات السابقة على الصعيد الحقوقي والانساني، ولم يستطع لبنان الوفاء بالتزاماته الدولية، فلم تتفد توصيات الاستعراض الدوري الاول، وهذا الفشل هو جزء من الفشل العام على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية. والانتهاكات لحقوق الانسان باتت شاملة- فالمجلس النيابي مدد لنفسه مرتين ضاربا بعرض الحائط حق المواطن في اختيار ممثليه الى الندوة البرلمانية، والرئاسة الاولى فارغة بسبب تضارب المصالح السياسية، ومجلس الوزراء معطل وارتفاع معدلات البطالة والهجرة وتردي الخدمات الصحية، من كهرباء وماء وتنامي الجريمة واخيرا وليس اخرا ازمة النفائات التي اشعلت حراكا مدنيا شعبيا هو الاول من نوعه في لبنان واجهته الحكومة بالقمع والرصاص والاعتقالات، وهو انتهاك للحق في التعبير والتجمع السلمي.

لقد تخطى الوضع اللبناني توصيات الاستعراض الدوري الاول وبات النظام السياسي الطائفي الذي يعتمد المحاصصة الطائفية بين اركان الطبقة السياسية الحاكمة عقبة ليس فقط امام توصيات هي الحد الأدنى لاي بلد يحترم حقوق الانسان بل ان مصير وحدة لبنان وكيانه واستقلاله مهدد بالخطر بسبب فشل السلطة السياسية الحاكمة وتعنتها وتغليب مصالحها الفئوية والطائفية على مصالح الوطن والمواطنين. وبالتالي لا مخرج من الازمة الراهنة التي يمر بها لبنان الا بتنفيذ اصلاحات جزرية في بنية النظام حتى يستطيع تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الاول والثاني وينتشل لبنان من اخطر ازمة سياسية حادة يمر بها، واهم هذه الإصلاحات والتي نقترحها توصيات عاجلة:

- 1 - قانون انتخابي ديمقراطي على اساس النسبية وخارج القيد الطائفي
- 2 - تشكيل الهيئة الوطنية لالغاء الطائفية كما نص اتفاق الطائف.
- 3 - اقرار قانون مدني موحد للاحوال الشخصية على طريق الدولة المدنية الديمقراطية وغيرها من المطالب المزمنة للمجتمع المدني اللبناني والفلسطيني.
- 4 - اقرار السلم المتحرك للاجور وسلسلة الرتب والرواتب للموظفين والقوى الامنية.

فلبنان اليوم سباق بين تنفيذ اصلاحات جذرية في بنية نظامه السياسي الطائفي وبين حرب اهلية تجعله يلتحق بشقيقاته العربية.



السادة الكرام

قيل لنا في الاستعراض الدوري الاول ان الصعوبات واثار الاحتلال الاسرائيلي والاضاع الامنية حالت دون تطور اوضاع حقوق الانسان في لبنان، وقيل لنا على ابواب الاستعراض الدوري الثاني بأن الفراغ في رئاسة الجمهورية والحرب على الارهاب والنزوح السوري حالت دون تنفيذ لبنان لتوصيات الاستعراض الدوري الاول. نفس الحجج تتكرر مع كل استعراض.

نحن لا ننكر ان لبنان يواجه تحديات بالغة الصعوبة ولا ننكر آثار النزوح السوري على الوضع السياسي والاقتصادي والامني او الحرب على الارهاب. ولكن هل النزوح السوري هو الذي دفع الحكومة الى مواجهة تظاهرات رياض الصلح في 22 آب الماضي بالرصاص؟؟ لا يمكن الاقتناع بان الظروف الصعبة تجعل لبنان يتأخر 15 عاما او 19 عاما لتقديم التقارير الى الامم المتحدة او بتسريع المحاكمات في السجون واعطاء الجنسية لاطفال المرأة اللبنانية المتزوجة من اجنبي. فمعظم التوصيات لا علاقه لها بالصعوبات التي يتحدث عنها تقرير لبنان، تضخيم الصعوبات هو مجرد تبرير للتقصير وهروب من الاستحقاق الدولي الانساني وتغطية لفشل الحكومة في تنفيذ تعهداتها.

انه العجز الفاضح للنظام اللبناني وحكوماته على الصعيد الحقوقي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي. ومع ذلك نحن لانضع اللوم على الحكومة اللبنانية فقط، فان المجتمع الدولي يتحمل المسؤولية ايضا بتركه لبنان وحيدا يتخبط في بحر النزوح السوري من دون مساعدة فعلية للنازحين، فلم تبادر الحكومات الاجنبية المختلفة طيلة الاربعة سنوات الماضية لمساعدة لبنان على تنفيذ التوصيات الاساسية، كما اننا كمجتمع مدني قصرنا في متابعة التوصيات مع الحكومات المتعاقبة ولم نجد لها في اطار ائتلاف مدني متماسك. لكن تبقى المسؤولية الاساسية على الحكومة اللبنانية ونظامها السياسي مطالبين المجتمع الدولي بمساءلة الحكومة اللبنانية على تقصيرها وفي نفس الوقت مساعدتها.

التوصية الاساسية هي مطالبة حكومة لبنان وبرلمان لبنان بالالغاء التدريجي للطائفية السياسية، لنصبح مواطنين لا رعايا في دويلات طائفية. فالطائفية تعذيب وتمييز وتفتيت للبنية الاجتماعية والمولد للحروب الاهلية والخطر الاساسي على السلم الاهلي والعقبة امام تطور لبنان الحقوقي والسياسي والاجتماعي. فالنظام السياسي الطائفي، المحاصصة الطائفية بين اركان حكامه الطائفيين. حول لبنان الاخضر، لبنان الثلج والارز والتبغ الى مكب للنفايات والفساد.

جنيف 2015/10/8

¹Report of the committee against torture-United Nations-Fifty-first session (28 Oct-22 Nov 2013) - Fifty-second session (28 Apr-23 May 2014)

²Report of the working group on the UPR-Lebanon-16th session-January 21, 2011

³National report of Lebanon-9th session-Geneva 1-12 November 2010